



## العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية باستخدام مؤشرات صندوق النقد الدولي

\*علي ابوبكر نورالدين<sup>1</sup>، عمر ابوالقاسم جبريل<sup>2</sup>

<sup>1</sup>قسم التمويل والمصارف، كلية التجارة، جامعة سبها

<sup>2</sup>قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة، سبها

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 1990 إلى 2021، حيث تم استخدام ثلاث متغيرات لقياس تطور القطاع المصرفي وهي: العمق المالي، والشمول المالي، والكفاءة. كما تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL) لاختبار العلاقة في الأجل الطويل، نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاختبار العلاقة في الأجل القصير بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي الثلاثة والنمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي الثلاثة والنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير. الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، العمق المالي، الشمول المالي، الكفاءة، النمو الاقتصادي.

## The Nexus Between Banking Sector Development and Economic Growth in Libya: An Econometric Assessment Using IMF Indicators

\*Ali Abubaker Nour Al-deen<sup>1</sup> and Omar Abulgasem Jibril<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Department of Finance and Banking, Faculty of Commerce, University of Sebha

<sup>2</sup>Department of Economics, Faculty of Commerce, University of Sebha, Libya

### Abstract

This study examines the relationship between banking sector development indicators and economic growth in Libya over the period 1990–2021. Three indicators were employed to measure banking sector development: financial depth, financial inclusion, and efficiency. The study applied the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to test the existence of a long-run relationship, while the Error Correction Model (ECM) was used to analyze short-run dynamics. The findings reveal that there is no positive or statistically significant relationship between the banking sector development indicators and economic growth in Libya, either in the long run or the short run.

Keywords: banking sector; financial depth; financial inclusion; efficiency economic Growth

## 1. المقدمة

تُعدّ المصارف أحد أهم مكونات القطاع المالي الذي يتكون من الأسواق والمؤسسات المالية غير المصرفية. وتؤثر المصارف وتسرع من وتيرة النمو الاقتصادي من خلال العديد من القنوات، وهي: (1) تسهيل عملية مبادلة السلع والخدمات عن طريق توفير نظام للمدفوعات، (2) المساعدة على جمع المدخرات، (3) توجيه وتوظيف المدخرات في استثمارات ذات مردود اقتصادي، (4) توفير معلومات حول الفرص الاستثمارية المحتملة، و(5) التقليل من حجم المخاطر المالية عن طريق تنويع الاستثمارات والحوكمة (1) (2).

حظيت العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي باهتمام العديد من الباحثين، حيث أثبتت نتائج العديد من الدراسات التطبيقية أن الدول التي تتميز بوجود قطاع مالي متطور تحقق معدلات نمو اقتصادي عالية (3). ويقاس تطور القطاع المصرفي باستخدام ثلاثة مؤشرات رئيسية هي: العمق، والشمول، والكفاءة. ويُقصد بالعمق تقديم العديد من المنتجات والخدمات المالية، بينما يُقصد بالشمول إمكانية وصول جميع شرائح المجتمع وقطاعات الأعمال المختلفة إلى الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي. أما الكفاءة فيُقصد بها القيام بدور الوساطة المالية عن طريق تخصيص الأموال للموارد المالية في الاستثمارات ذات العائد الاقتصادي مع التقليل من حجم المخاطر المرتبطة بها، والحصول على المعلومات الائتمانية والاستثمارية بأقل تكلفة (4) (5) (6).

اعتمدت أغلب الدراسات التطبيقية التي اختبرت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي على واحد أو اثنين من مقاييس العمق المالي لقياس مستوى التطور المالي، وهما: الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة السوقية لسوق الأوراق المالية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي (7).

اقترح (Svirydzenka, 2016) (7)، الذي يُعد من مطوري مؤشر صندوق النقد الدولي المركب المستخدم لقياس التطور المالي، ضرورة أن يتضمن مقياس التطور المالي الأبعاد الثلاثة: العمق المالي، والشمول المالي، والكفاءة، ليعطي أفضل تقدير لمستوى التطور المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي. وخلافاً لمعظم الدراسات السابقة التي ركزت على استخدام مقياس العمق المالي فقط، تختبر هذه الدراسة تلك العلاقة باستخدام مؤشرات تطور القطاع المصرفي الثلاثة: العمق المالي، والشمول المالي، والكفاءة، التي توفرها قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

## 2. مشكلة البحث

السمة الأبرز للقطاع المالي في ليبيا هي هيمنة القطاع المصرفي عليه، وذلك نظراً لحدائثة سوق الأوراق المالية وصغر حجمه من حيث عدد الشركات المدرجة فيه، وتوقفه عن العمل لفترة زمنية طويلة تزيد عن عشر سنوات بسبب الظروف السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا في مطلع عام 2011. وهو ما يعني عملياً عدم توفر البيانات اللازمة لاختبار مدى تأثير سوق الأوراق المالية على درجة النمو الاقتصادي في ليبيا.

بالإضافة إلى هيمنة المصارف على القطاع المالي في ليبيا، يُصنف القطاع المالي الليبي ضمن القطاعات المالية الأقل تطوراً في العالم. حيث تشير بيانات قاعدة صندوق النقد الدولي الخاصة بقياس مؤشرات التطور المالي إلى انخفاض مستوى العمق المالي، الشمولي المالي، والكفاءة للقطاع المصرفي في ليبيا مقارنة بالمتوسط العالمي كما هو موضح في الجدول رقم (1) (7).

جدول رقم (1) يوضح مؤشرات تطور القطاع المصرفي في ليبيا مقارنة بالمؤشر العالمي		
المقياس	ليبيا	متوسط المؤشر العالمي
مؤشر تطور القطاع المصرفي	0.264	0.337
العمق المالي	0.064	0.203
الشمول المالي	0.144	0.264
الكفاءة	0.645	0.501

المصدر: <https://db.nomics.world/> <https://db.nomics.world/IMF/FDI>

وعلى الرغم من صدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993 ليعطي مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية صلاحيات أوسع في القيام بالأعمال المنوطة بها ولمواكبة التطورات الاقتصادية والمالية الدولية، وقانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف الذي أعطى المزيد من الصلاحيات لمصرف ليبيا المركزي فيما يخص السياسة النقدية، وتنظيم عمل الجهاز المصرفي، والسماح له بمنح الإذن للقطاع الخاص لمزاولة الأعمال المصرفية، والدخول في شراكات مع المستثمرين الأجانب والمصارف الأجنبية؛ كما نص القانون على منح مصرف ليبيا المركزي سلطة منح التراخيص للمصارف الأجنبية لفتح فروع ووكالات ومكاتب تمثيل لها في ليبيا، وذلك بهدف زيادة التنافسية داخل القطاع المصرفي في ليبيا وتحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة لتواكب مستوى جودة الخدمات المصرفية للمصارف الأجنبية (8).

على ضوء ما تقدم، تهدف هذه الورقة بالأساس إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل توجد علاقة بين مؤشر تطور القطاع المصرفي الإجمالي والنمو الاقتصادي في ليبيا؟
- هل توجد علاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي الفرعية (العمق، الشمول، الكفاءة) والنمو الاقتصادي في ليبيا؟
- ما هي طبيعة واتجاه العلاقة بين مؤشر تطور القطاع المصرفي الإجمالي والنمو الاقتصادي في ليبيا؟
- ما هي طبيعة واتجاه العلاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي الفرعية (العمق، الشمول، الكفاءة) والنمو الاقتصادي في ليبيا؟

### 3. فروض البحث

تستند الدراسة إلى أربعة فروض رئيسية مرتبطة بتساؤلات البحث، وهي:

- توجد علاقة إيجابية بين مؤشر تطور القطاع المصرفي الإجمالي والنمو الاقتصادي في ليبيا.
- توجد علاقة إيجابية بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي الفرعية (العمق، الشمول، الكفاءة) والنمو الاقتصادي في ليبيا.
- توجد علاقة سببية متبادلة بين مؤشر تطور القطاع المصرفي الإجمالي والنمو الاقتصادي في ليبيا.
- توجد علاقة سببية متبادلة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي الفرعية (العمق، الشمول، الكفاءة) والنمو الاقتصادي في ليبيا.

### 4. أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد طبيعة العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا.
- تحديد أي من مؤشرات تطور القطاع المصرفي الفرعية (العمق، الشمول، الكفاءة) لها تأثير على النمو الاقتصادي في ليبيا.

- تقديم توصيات عملية حول السياسات التي يجب اتباعها لتطوير القطاع المصرفي في ليبيا.

##### 5. الدراسات السابقة

بالرغم من تأكيد الدراسات التطبيقية على وجود علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، إلا أن الآراء تباينت حول تفسير تأثير كل منهما على الآخر. وقد أدى هذا التباين إلى ظهور ثلاثة آراء لتفسير التأثير المتبادل بينهما (9) (10):

**الرأي الأول:** ومن أبرز منظرية (1973) (1911) Schumpeter، (1969) Goldsmith، (1973) McKinnon، و (1973) Shaw (9). يرون أن التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي (Supply Leading)؛ حيث إن وجود قطاع مالي متطور قادر على تقديم خدمات مالية متنوعة وبأسعار تنافسية يشجع قطاع الاقتصاد الحقيقي على زيادة الاقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية؛ مما يسهم بدوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

**الرأي الثاني:** مثل (1989) Stern، (1966) Patrick، (1952) Robinson. يرون أن زيادة الطلب على التمويل من قبل قطاعات الاقتصاد الحقيقي لتمويل المشاريع الاستثمارية تحفز القطاع المالي على تطوير خدماته كماً وكيفاً. بمعنى آخر، الطلب على الخدمات المالية من قبل الاقتصاد الحقيقي هو الذي يؤدي إلى تطور القطاع المالي (Demand-Following) (11).

**الرأي الثالث:** ومن أبرزهم (1966) Patrick، يرى أن العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي هي علاقة سببية متبادلة تتم على مرحلتين: المرحلة الأولى (Supply Leading) يكون اتجاه العلاقة السببية من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، والمرحلة الثانية (Demand-Following) يكون اتجاه العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي (12).

تصنف الدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع: النوع الأول ركز على دور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية، بينما ركز النوع الثاني من الدراسات على دور القطاع المصرفي، أما النوع الثالث فقد ركز على دور الأسواق المالية فقط.

تعتبر دراسة (1993) (King & Levine) (13) من الدراسات التطبيقية الأولى التي اختبرت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث أجريت الدراسة على 80 دولة لفترة زمنية تمتد من 1960 إلى 1989. المتغيرات المستخدمة لقياس التطور المالي هي: نسبة الالتزامات السائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الالتزامات على شركات القطاع الخاص غير المالي إلى إجمالي الائتمان المحلي، ونسبة الالتزامات على شركات القطاع الخاص غير المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. باستخدام تحليل الارتباط والانحدار، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية ومعنوية بين مؤشرات التطور المالي الأربعة والنمو الاقتصادي، وبأن التطور المالي عامل مهم ومؤثر في النمو الاقتصادي.

هدفت دراسة (1998) (Ahmed & Ansari) (11) إلى اختبار العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي لثلاث دول من جنوب آسيا وهي: الهند، وباكستان، وسريلانكا. باستخدام تحليل السببية (اختبار سببية جرانجر)، وثلاثة مؤشرات لقياس التطور المالي وهي: نسبة العرض بالمعنى الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ونسبة عرض النقود بالمعنى الضيق (M1) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي؛ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وبأن التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي، كما أن تطوير القطاع المالي يتحقق من خلال تبني الحكومات لسياسات تحرير القطاع المالي.

تتفق نتائج دراسة (Choe & Moosa, 1999) (14) مع نتائج دراسة (Ahmed & Ansari, 1998) التي اختبرت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في كوريا، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن التطور المالي يقود إلى النمو الاقتصادي، وأن تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي يفوق تأثير الأسواق المالية.

وفي دراسة أكثر شمولاً من حيث حجم العينة والفترة الزمنية التي تغطيها، قام (Levine, Loayza, & Beck, 2000) (15) باختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، بهدف معرفة ما إذا كان التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي، أو العكس (النمو الاقتصادي يؤدي إلى التطور المالي)، ومعرفة ما إذا كان اختلاف الدول من حيث طبيعة النظم القانونية السائدة فيها والمعايير المحاسبية المطبقة يؤدي إلى اختلاف في مستويات التطور المالي، وبالتالي اختلاف مستويات النمو الاقتصادي لديها. لتحقيق أهداف الدراسة، اشتملت العينة على بيانات 74 دولة لمدة 35 سنة من 1960 إلى 1995. باستخدام تحليل (Generalized Method of Moments – GMM dynamic panel estimators) وتحليل (Cross-sectional Instrumental-Variable estimator)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وأن اختلاف الدول من حيث النظم القانونية والمحاسبية يؤدي إلى اختلاف في مستويات التطور المالي لديها، كما أن الإصلاحات القانونية والمحاسبية التي تقوي حقوق الدائنين والعقود وتطبيق المعايير المحاسبية يمكنها تعزيز التطور المالي وبالتالي النمو الاقتصادي.

من الدراسات الأكثر شمولاً لاختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي دراسة (Calderón & Liu, 2003) (16) التي تضمنت عينة تتكون من 109 دول لفترة زمنية من 1960 إلى 1994. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التطور المالي بشكل عام يؤدي إلى النمو الاقتصادي، وأن مساهمة العمق المالي في النمو الاقتصادي تكون أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية، كما أن العمق المالي يحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة التراكم الرأسمالي ونمو الإنتاجية.

كما توصلت دراسة (Fase & Abma, 2003) (17)، التي اختبرت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، إلى أهمية التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، وأن العلاقة السببية تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، وأن سياسة الإصلاح المالي في الدول النامية من المرجح أن تحسن النمو الاقتصادي فيها. من الدراسات التي أجريت على أهم اقتصاديات العالم نمواً (الاقتصاد الصيني) دراسة (Hao, 2006) (18) التي توصلت إلى أن مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي تتم عن طريق قناتين: الأولى استبدال القروض بمخصصات الموازنة العامة، والثانية تعبئة مدخرات القطاع العائلي. وأشارت إلى أن سياسة الإقراض للمؤسسات المالية الصينية لا تساهم في النمو الاقتصادي للصين، نظراً لعدم كفاءة سياسة الإقراض لدى المؤسسات المالية الصينية، وهو ما يتطلب القيام بإصلاحات للقطاع المالي بحسب وجهة نظر الدراسة.

في المقابل، وباستخدام أسلوب التحليل (Multivariate Vector Autoregressive – VAR)، توصلت دراسة (Liang & Teng, 2006) (19) التي أجريت أيضاً على الاقتصاد الصيني، إلى وجود علاقة في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي؛ بمعنى آخر تأثير النمو الاقتصادي على التطور المالي، وهي نتيجة مختلفة تماماً عما توصلت إليها الدراسات السابقة آنفة الذكر، كما تدعم رأي Robinson (1952) القائل بأن النمو الاقتصادي يؤدي إلى التطور المالي. في دراسة قام بها (Ang & McKibbin, 2007) (20) لاختبار العلاقة بين التحرر المالي والتطور المالي والنمو الاقتصادي في ماليزيا، توصلت النتائج إلى أن التحرر المالي عبر إلغاء سياسة الكبح المالي يؤدي إلى التطور المالي

الذي يرتبط بعلاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي. كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير للنمو الاقتصادي على التطور المالي في الأجل الطويل، وهو ما يدعم رأي (Robinson (1952 حول تأثير النمو الاقتصادي على التطور المالي. في حين توصلت دراسة (Abu-Bader & Abu-Qarn, 2008) (21) التي اختبرت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1960 إلى 2001، باستخدام نماذج التحليل (VAR) و (Granger causality tests) و (VEC)، إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وبأن التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الموارد المالية الموجهة للاستثمار وكفاءة تخصيص تلك الموارد. كما أوصت الدراسة بضرورة تسريع الإصلاح المالي في مصر الذي بدأته الحكومة المصرية مع مطلع عام 1991. وتتفق تلك النتائج إلى حد كبير مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (Yang & Yi, 2008) (22) التي أجريت على القطاع المالي الكوري. في دراسة قام بها (Hassan, Sanchez, & Suk Yu, 2011) (23) لاختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لعينة من الدول ذات مستوى الدخل المنخفض والمتوسط. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية، كما توجد علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لأغلبية الدول عينة الدراسة في الأجل القصير، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي بالنسبة للدول الأكثر فقراً. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن متغيرات أخرى مثل النفقات الحكومية والتجارة الخارجية تلعب دوراً كبيراً في تفسير النمو الاقتصادي، وأن وجود نظام مالي يعمل بشكل فعال يعتبر ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي، وإن كان ليس شرطاً كافياً لتحقيق نمو اقتصادي مطرد بالنسبة للدول النامية.

في دراسة لمعرفة مدى تأثير الأسواق المالية والقطاع المصرفي على مصادر النمو الاقتصادي (الإنتاجية وتراكم رأس المال) في الدول النامية والمتقدمة قام بها (Rioja & Valev, 2011) (24)، توصلت نتائج دراستهم إلى وجود تأثير كبير وإيجابي للمصارف على تراكم رأس المال في الدول النامية، في حين لا يوجد أي تأثير يذكر للأسواق المالية على مصادر النمو الاقتصادي في الدول النامية، وبحسب وجهة نظر الدراسة يرجع السبب في ذلك إلى صغر حجم وضعف نشاط الأسواق المالية في الدول النامية. في المقابل، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير كبير وإيجابي للأسواق المالية على مصادر النمو الاقتصادي (الإنتاجية وتراكم رأس المال) في الدول المتقدمة.

في دراسة قام بها (Abduh & Omar, 2012) (25) لاختبار العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في إندونيسيا باستخدام بيانات ربع سنوية من 2003 إلى 2010، ونموذج التحليل القياسي (ARDL)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

وباستخدام نموذج التحليل القياسي (ARDL)، توصلت دراسة (Ben Jedidiaa, Boujelbènc, & Helali, 2014) (26) أيضاً إلى وجود تأثير إيجابي للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في تونس، وإلى عدم وجود أي تأثير يذكر للسوق المالي على النمو الاقتصادي؛ وهنا تتفق نتائج دراستهم مع نتائج دراسة (Rioja & Valev, 2011). كما أوصت دراستهم بضرورة إصلاح القطاع المالي بهدف تعزيز دور سوق المال التونسي في جذب المزيد من المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار ولتحقيق نمو اقتصادي في الأجل الطويل.

في دراسة على الاقتصاد الليبي قام بها (الشريف، 2019) (27) باستخدام نموذج التحليل القياسي (ARDL)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وغير معنوية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في ليبيا.

وفي دراسة أكثر حداثة قام بها (بن يحيى وطلحاي، 2020) (28) لاختبار أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (تونس، والجزائر، والمغرب) للفترة الممتدة من 1990 إلى 2018 باستخدام نماذج تحليل (Panel)



و(VAR)، توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي تأثير للتطور المالي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل للدول محل الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي. من ضمن الدراسات الأكثر حداثة أيضاً دراسة (حاکمي، دباب، وإسماعيل، 2021) (29) التي اختبرت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2019 باستخدام نموذج التحليل القياسي (ARDL). من النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وتأثير إيجابي لعرض النقود على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، ووجود تأثير سلبي للائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي، وهو ما يدل على عدم كفاءة المصارف في تخصيص الائتمان.

من الدراسات التي تتوافق مع الدراسة الحالية من حيث الاعتماد على استخدام بيانات صندوق النقد الدولي لاختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي دراسة (Poghosyan, 2022) (30) التي أجريت على عينة من دول القوقاز وآسيا الوسطى خلال الفترة من 1993 إلى 2019 باستخدام طريقة العزوم المعممة Generalized Method – of Moments (GMM) dynamic. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المؤسسات المالية تحقق معدلات تطور أفضل من الأسواق المالية، وبأن الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المنخفض تستطيع تسريع معدل النمو الاقتصادي لديها عن طريق تطوير قطاعاتها المالية.

في دراسة قامت بها (Ameziane, 2024) (31) بهدف معرفة العلاقة بين الشمول المالي الإسلامي والنمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي باستخدام بيانات 25 دولة خلال الفترة من 2015 إلى 2020؛ من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الشمول المالي الإسلامي يساهم بشكل إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي.

إجمالاً، من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن القول بأن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من المواضيع التي حظيت بكثير من الاهتمام من قبل الباحثين في مجال الاقتصاد والتمويل، وأن العلاقة بينهما ما زالت محل نقاش بين الباحثين، وإن كان عدد كبير من الدراسات التطبيقية قد توصل إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتطور المالي على النمو الاقتصادي. كما يمكن القول بأن هناك عدداً من النماذج القياسية التي تم توظيفها من قبل الدراسات التطبيقية لاختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. إن اختلاف نتائج الدراسات التطبيقية حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي راجع إلى عدة أسباب، ولعل من أهمها اختلاف القوانين والتشريعات والنظم المالية والمصرفية بين الدول. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً قليلاً جداً من الدراسات السابقة اختبر العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات صندوق النقد الدولي التي تعتمد على قياس العمق المالي، والشمول المالي، والكفاءة.

## 6. المنهجية

تتكون المنهجية من المنهج العلمي المتبع، توصيف متغيرات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات، والإجراءات المستخدمة لاختبار النموذج القياسي.

### 6-1 المنهج العلمي المتبع.

يُعد المنهج الوصفي التحليلي الأسلوب الأكثر ملاءمة لهذه الدراسة؛ إذ يسمح بوصف مستوى تطور القطاع المصرفي الليبي وفقاً لمؤشرات صندوق النقد الدولي. كما تكمن أهمية توظيف هذا المنهج في قدرته على قياس وتطيل العلاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام أدوات التحليل القياسي (Econometric Analysis)، مثل اختبار التكامل المشترك (Cointegration) والعلاقة السببية (Causality) بين متغيرات الدراسة.

## 6-1 بيانات الدراسة ومصادرها

تغطي البيانات المستخدمة فترة 32 سنة تمتد من 1990 إلى 2021. تم اختيار هذه الفترة لتوفر البيانات، ولكونها كافية لقياس التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، ولإجراء اختبارات السلاسل الزمنية. تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (Financial Development Index Database).

## 6-2 متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع واحد وثلاثة متغيرات مستقلة.

• المتغير التابع (النمو الاقتصادي).

ويعرف على أنه الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي. في هذه الدراسة تم قياس النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita).

• المتغيرات المستقلة (مؤشرات تطور القطاع المصرفي):

تتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة في ثلاثة مؤشرات رئيسية تعكس تطور القطاع المصرفي، وهي: العمق المالي، والشمول المالي، والكفاءة. تُعد هذه المؤشرات متغيرات مركبة تتكون من متغيرات فرعية؛ حيث تم بناء كل مؤشر باستخدام تحليل المكونات الأساسية (Principal Component Analysis) لتقديم تقدير أكثر دقة لمستوى التطور المالي. وتوفر قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) البيانات الخاصة بمؤشرات التطور المالي الثلاثة (العمق المالي، الشمول المالي، والكفاءة) لأكثر من 170 دولة حول العالم. وتتحدد هذه المؤشرات وفقاً للتصنيف التالي:

1. مؤشر العمق المالي (Financial Depth - FD): يعكس هذا المؤشر حجم القطاع المصرفي نسبةً إلى الاقتصاد، ومدى تنوع الأدوات التمويلية. ووفقاً لمقياس صندوق النقد الدولي، يتكون مؤشر العمق المالي من أربعة متغيرات وهي: نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. نسبة أصول صناديق التقاعد إلى الناتج المحلي الإجمالي. نسبة أصول الصناديق الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي. نسبة أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2. مؤشر الشمول المالي (Financial Access - FA): يُعبر هذا المؤشر عن قدرة الأفراد (جميع شرائح المجتمع) والشركات (بمختلف أنواعها وأحجامها) على الوصول إلى الخدمات المصرفية، ويتكون من متغيرين هما:

عدد الفروع المصرفية لكل 100,000 نسمة من السكان البالغين.

عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 100,000 نسمة من السكان البالغين.

3. مؤشر الكفاءة (Financial Efficiency - FE): يقيس هذا المؤشر قدرة القطاع المصرفي على توظيف الموارد بكفاءة وتحقيق عوائد اقتصادية. ويتكون من ستة متغيرات وهي:

صافي هامش سعر الفائدة.

الفرق بين سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع (Spread).

نسبة المصاريف العمومية إلى إجمالي الأصول.

معدل العائد على الأصول (ROA).

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).



## 3-6 خطوات اختبار النموذج القياسي

لاختبار العلاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). يتميز هذا النموذج بالعديد من المزايا، أهمها: إمكانية اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير. لا يشترط أن تكون متغيرات الدراسة مستقرة (متكاملة) عند نفس الدرجة؛ حيث يمكن استخدامه في حالة كون المتغيرات مستقرة عند المستوى  $I(0)$  أو عند الفرق الأول  $I(1)$ . يُعد نموذجاً ملائماً للتعامل مع عينات صغيرة الحجم.

لتقدير واختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، يجب اتباع الخطوات المنهجية التالية:

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

يُعد شرط استقرارية (تكامل) السلاسل الزمنية أساسياً لتقدير واختبار العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، وكذلك لتجنب مشكلة الانحدار الزائف الناتج عن عدم استقرار السلسلة. يشترط نموذج (ARDL) أن تكون السلسلة مستقرة عند المستوى  $I(0)$  أو عند الفرق الأول  $I(1)$ ، ولكن ليس عند الفرق الثاني  $I(2)$ . من الأساليب المستخدمة لإجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية: اختبار ديكي-فولر المُعزز (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP)، ويُطلق على هذين الاختبارين اسم اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) (32).

تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام نموذج ARDL.

يتم تقدير العلاقة في الأجل الطويل بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). تأخذ معادلة الانحدار في الأجل الطويل الصيغة التالية:

$$LN(GDPPC)t = \beta_0 + \beta_i FDt + \beta_i FAt + \beta_i EFFt + \epsilon t$$

حيث:

$LN(GDPPC)t$ : اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة  $t$  (المتغير التابع).

$FDt$ : مؤشر العمق المالي في الفترة  $t$ .

$FAt$ : مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية (الشمول المالي) في الفترة  $t$ .

$EFFt$ : مؤشر الكفاءة في الفترة  $t$ .

$\beta_0$ : الحد الثابت.

$\beta_i$ : معاملات الانحدار الخاصة بكل مؤشر ( $i=FD, FA, EFF$ ) والتي تمثل التأثير في الأجل الطويل.

$\epsilon t$ : حد الخطأ أو المتغير العشوائي في الفترة  $t$ .

تقدير العلاقة في الأجل القصير.

يتم تقدير العلاقة في الأجل القصير بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model – ECM). يهدف هذا النموذج إلى قياس مدى سرعة التعديل (Adjustment Speed) التي تعود من خلالها الاختلالات أو الصدمات قصيرة الأجل إلى حالة التوازن في الأجل الطويل.

اختبار جودة النموذج (الاختبارات التشخيصية)

الهدف من إجراء الاختبارات التشخيصية هو التأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل الاقتصادية القياسية. من أبرز الاختبارات المستخدمة في هذا المجال اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test). يُستخدم اختبار بروش-غودفري للمضاعف لاغرانج المتسلسل (Breusch-Godfrey Serial LM Test) للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test): يُستخدم هذا الاختبار (مثل اختبار White أو ARCH) للتأكد من أن تباين البواقي ثابت (متجانس) عبر الزمن. اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test): يُستخدم اختبار جارك بير (Jarque-Bera Test) للتأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار استقرار معالم النموذج .

يتم تطبيق هذا الاختبار بهدف التأكد من ثبات وصحة نتائج النموذج المقدر وعدم وجود تحولات هيكلية (Structural Breaks) في المعاملات. يتم ذلك باستخدام اختبارين رئيسيين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM of Squares Test) .

اختبار السببية (Causality Test).

سيتم استخدام اختبار جرانجر (Granger Causality Test) لاختبار العلاقة السببية بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، وذلك بهدف تحديد اتجاه العلاقة: هل التطور المصرفي يسبب النمو الاقتصادي؟ هل النمو الاقتصادي يسبب التطور المصرفي؟ هل توجد سببية متبادلة (Bidirectional Causality)؟

7. الدراسة التطبيقية:

في هذا الجزء، سيتم عرض نتائج اختبار العلاقة بين المؤشرات الثلاثة لتطور القطاع المصرفي (العمق، والشمول، والكفاءة) والنمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

1-7 نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

يوضح الجدول رقم (2) و (3) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وذلك باستخدام اختبار ديكي-فولر المُعز (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP).

جدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة (PP) Unit root test

المتغير			المستوي			الفرق الاول	
	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	
GDP							
t-Statistic	-	-	-14.40336	-	-	-28.52230	
Prob	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	
FD							
t-Statistic	-	-	-0.982664	-	-	-5.967289	
Prob	0.1565	0.0000	0.2846	0.4143	0.0000	0.0013	
FA							
t-Statistic	-	-	0.043718	-	-	-5.852364	
Prob	0.2370	0.0000	0.6893	0.5294	0.0000	0.0004	
FE							
t-Statistic	-	-	-0.755072	-	-	-10.06128	
Prob	0.0652	0.0000	0.3810	0.1812	0.0000	0.0000	

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي = GDP  
 العمق المالي = FD  
 الوصول الي الخدمات المالية = FA  
 الكفاءة المالية = FE

جدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) Unit root test

المتغير			المستوي			الفرق الاول	
	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	
GDP							
t-Statistic	-5.872299	-5.834927	-5.809029	-5.2894	-5.099535	-5.435974	
Prob	0.0000	0.0003	0.0000	0.0002	0.0020	0.0000	
FD							
t-Statistic	-2.390246	-4.002608	-1.127045	-4.5834	-4.431469	-4.676757	
Prob	0.1525	0.0228	0.2304	0.0010	0.0073	0.0000	
FA							
t-Statistic	-1.909086	-1.934547	0.028749	-5.7696	-5.670686	-5.859662	
Prob	0.3238	0.6126	0.6844	0.0000	0.0003	0.0000	
FE							
t-Statistic	-2.921810	-2.906137	-0.492387	-6.7110	-6.589656	-6.810521	
Prob	0.0543	0.1743	0.4946	0.0000	0.0000	0.0000	

تشير نتائج اختباري (ADF) و (PP) (الجدول رقم 2 والجدول رقم 3) إلى أن السلسلة الزمنية للمتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) كانت مستقرة عند المستوى (0) وعند الفرق الأول (1) في المقابل، كانت مؤشرات تطور القطاع المصرفي الثلاثة غير مستقرة عند المستوى (0)، وأصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول (1). هذه النتائج تتوافق مع اشتراطات نموذج ARDL.

## 2-7 نتائج اختبار العلاقة في الأجل الطويل

يعرض الجدول رقم (4) أدناه نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) لتقدير العلاقة في الأجل الطويل بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي

جدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.275293	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	28		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

تشير نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) الموضحة في الجدول رقم (4) إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. فقيمة إحصاء F المحسوبة (F-Statistic) البالغة (4.275) أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة (4.194) عند مستوى معنوية 5% و 10%، مما يعني رفض فرض العدم الذي ينص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

توضح النتائج في الجدول رقم (5) أدناه طبيعة العلاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

جدول رقم (5) يوضح العلاقة في الأجل الطويل بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FD	73.43078	44.02713	1.667853	0.1212
FA	-289.2303	107.7220	-2.684968	0.0199
FE	-17.08062	14.18250	-1.204345	0.2517
C	49.71377	17.77953	2.796124	0.0162
EC = GDPGOR - (73.4308*FD -289.2303*FA -17.0806*FE + 49.7138 )				

تكشف النتائج في الجدول رقم (5) عن وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين مؤشر العمق المالي والنمو الاقتصادي، ولكنها غير معنوية. وتشير هذه النتيجة إلى أن حجم الائتمان المقدم من القطاع المصرفي في ليبيا لا يساهم بشكل إيجابي في زيادة مستوى النمو الاقتصادي. وتتفق هذه النتيجة إلى حد ما مع نتيجة دراسة (رحومة، 2022) التي اختبرت تأثير السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 1999 إلى 2021. باستخدام أحد مقاييس العمق المالي وهو عرض النقود، توصلت نتائجها إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود والنمو الاقتصادي، لكنها إحصائياً غير معنوية. كما تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (5) إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من القطاع المصرفي (الشمول المالي) والنمو الاقتصادي. ويرجع تفسير ذلك إلى عدة أسباب، من أهمها انخفاض عدد الفروع المصرفية، وضعف الثقة في النظام المصرفي، وارتفاع تكلفة المعاملات المصرفية، وانخفاض مستوى جودة الخدمات المقدمة. وتكشف النتائج في الجدول رقم (5) أيضاً أن العلاقة بين مؤشر الكفاءة والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل هي علاقة سلبية وغير معنوية. وهي نتيجة مرتبطة بالنتائج السابقة، حيث إن ضعف مستوى العمق والشمول المالي ينعكس سلباً على مستوى كفاءة وأداء القطاع المصرفي، وبالتالي دوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. 3-7 نتائج اختبار العلاقة في الأجل القصير.

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، تأتي الخطوة التالية وهي معرفة طبيعة العلاقة في الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وهو ما يكشف عنه الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) يوضح العلاقة في الأجل القصير بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPGOR(-1))	3.295512	0.844853	3.900692	0.0021
D(GDPGOR(-2))	1.955873	0.552220	3.541836	0.0041
D(GDPGOR(-3))	0.652368	0.203660	3.203219	0.0076
D(FD)	119.5235	216.7745	0.551373	0.5915
D(FD(-1))	-672.0768	196.4571	-3.420985	0.0051
D(FD(-2))	830.3520	419.2064	1.980771	0.0710
D(FD(-3))	-923.4860	337.5440	-2.735898	0.0181
D(FA)	162.2941	294.3110	0.551437	0.5915
D(FA(-1))	1818.579	409.4223	4.441818	0.0008
D(FA(-2))	759.3398	335.9737	2.260117	0.0432
D(FA(-3))	928.5692	377.7793	2.457967	0.0302
CointEq(-1)*	-4.850638	0.908577	-5.338722	0.0002
R-squared	0.949713	Mean dependent var		-0.917007
Adjusted R-squared	0.915141	S.D. dependent var		37.77147
S.E. of regression	11.00301	Akaike info criterion		7.931742
Sum squared resid	1937.060	Schwarz criterion		8.502687
Log likelihood	-99.04439	Hannan-Quinn criter.		8.106286
Durbin-Watson stat	2.193456			

تُظهر النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) أن معامل تصحيح الخطأ (CointEq -1) جاء سالباً (-4.850) ومعنوياً، حيث بلغت الإحصائية t-Statistic (-5.338722) عند مستوى معنوية 1%. وهذا يعني أن النموذج يتكيف بسرعة مع أي اختلال في التوازن في الأجل القصير ليعود إلى حالة التوازن في الأجل الطويل. كما تُبين النتائج في الجدول رقم

(6) وجود علاقة إيجابية ومعنوية في الأجل القصير بين معدل النمو الاقتصادي في الفترة الحالية والفترات السابقة؛ مما يشير إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الفترات السابقة له تأثير كبير على معدل النمو الاقتصادي الحالي. وتشير النتائج في الجدول رقم (6) إلى أن من بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي الثلاثة، المؤشر الوحيد الذي يرتبط بعلاقة إيجابية ومعنوية بمعدل النمو الاقتصادي هو مؤشر الشمول المالي عند فترات الإبطاء من الأولى إلى غاية فترة الإبطاء الثالثة. في المقابل، أظهر مؤشر العمق المالي علاقة إيجابية وغير معنوية مع معدل النمو الاقتصادي في الفترة الحالية، وعلاقة إيجابية ومعنوية عند فترة الإبطاء الثانية، وعلاقة سلبية ومعنوية عند فترتي الإبطاء الأولى والثالثة. وتشير النتائج في الجدول رقم (6) إلى عدم وجود أي علاقة بين مؤشر الكفاءة والنمو الاقتصادي في الأجل القصير.

#### 4-7 اختبارات جودة النموذج.

تهدف الاختبارات الإحصائية المستخدمة في هذا الجزء إلى تقييم جودة النموذج والتأكد من استيفائه للفروض القياسية. وتشمل هذه الاختبارات: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، واختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test)، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test) باستخدام اختبار "جارك بيررا" (Jarque-Bera).  
- اختبار الارتباط الذاتي .

يبين الجدول رقم (7) أدناه نتائج اختبار (Breusch-Godfrey) للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

جدول رقم (7) يوضح الارتباط بين بواقي النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.232736	Prob. F(2,10)	0.7965
Obs*R-squared	1.245354	Prob. Chi-Square(2)	0.5365

تشير النتائج إلى أن القيمة الاحتمالية (P-value) لكل من إحصائية (F-statistic) وإحصائية (Chi-Square) جاءت أكبر من مستوى المعنوية 5%. وتدل هذه النتيجة على قبول فرض العدم، مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي في النموذج المقدر.

- اختبار عدم ثبات التباين .

يوضح الجدول رقم (8) نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للتأكد من ثبات تباين الأخطاء.

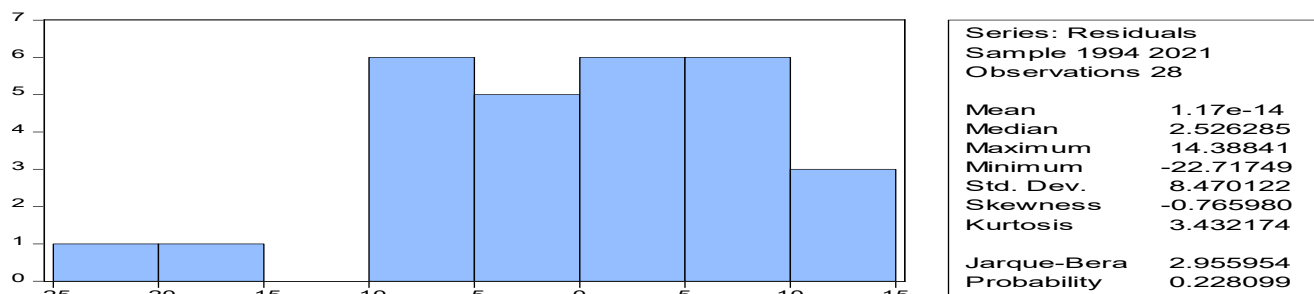
جدول رقم (8) يوضح اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.151947	Prob. F(15,12)	0.4082
Obs*R-squared	16.52428	Prob. Chi-Square(15)	0.3481
Scaled explained SS	3.690911	Prob. Chi-Square(15)	0.9986

تُظهر النتائج أن القيم الاحتمالية (P-value) لإحصائيتي (F-statistic) و (Chi-Square) جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى 5% (حيث إن القيم أكبر من 0.05). وبناءً عليه، نقبل فرضية ثبات التباين (Homoskedasticity)، مما يعني خلو النموذج من مشكلة اختلاف تباين الأخطاء، وهو ما يؤكد كفاءة النموذج ودقة تقديراته.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test)

يوضح الشكل رقم (1) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار (Jarque-Bera).



شكل رقم (1): يوضح اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

تشير النتائج إلى أن قيمة احتمالية (Jarque-Bera) تساوي 0.228، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%. هذه النتيجة تعني قبول فرض العدم الذي ينص على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً؛ أي أن أخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

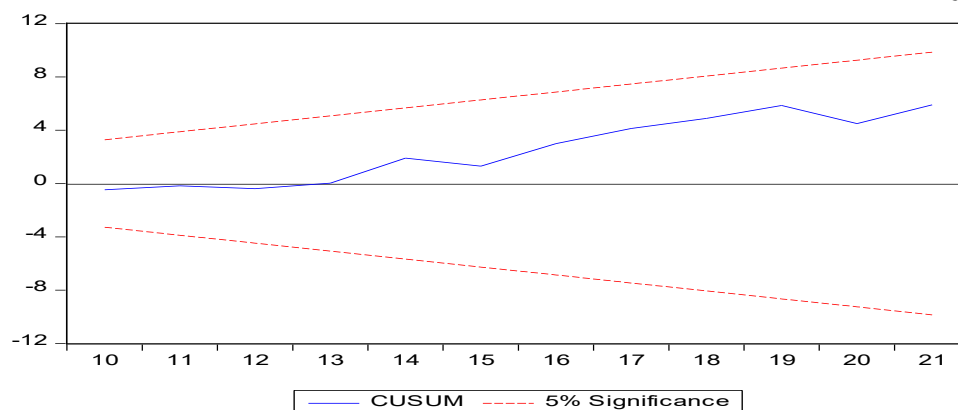
بناءً على ما تقدم، فإن نتائج اختبارات جودة النموذج الثلاثة تؤكد أن نموذج الدراسة المقدر خالٍ من المشاكل القياسية الأساسية، وهي: مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، ومشكلة عدم ثبات التباين، ومشكلة عدم اتباع الأخطاء للتوزيع الطبيعي، مما يجعل نتائج النموذج أكثر موثوقية.

#### 5-7 اختبار استقرارية النموذج.

يهدف هذا الجزء إلى التحقق من استقرار معاملات النموذج الإحصائي المُقدَّر عبر الزمن، لضمان أن العلاقات المقدرة لم تتغير بشكل جوهري خلال فترة الدراسة. ولتحقيق ذلك، يتم استخدام اختبارات المجموع التراكمي للبواقي و اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي.

#### - اختبار المجموع التراكمي للبواقي.

يُستخدم اختبار (CUSUM) لحساب المجموع التراكمي للبواقي، وهو مؤشر لثبات معاملات النموذج المقدر. يشير اختبار (CUSUM) الموضح في الشكل رقم (2) إلى أن الخط البياني الأوسط يقع بالكامل ضمن حدود الثقة (الحدود الحرجة الدنيا والعليا) عند مستوى دلالة 5%. ويدل هذا على أن معاملات النموذج مستقرة عبر الزمن، ولم يطرأ عليها تغيير هيكلي خلال فترة الدراسة.

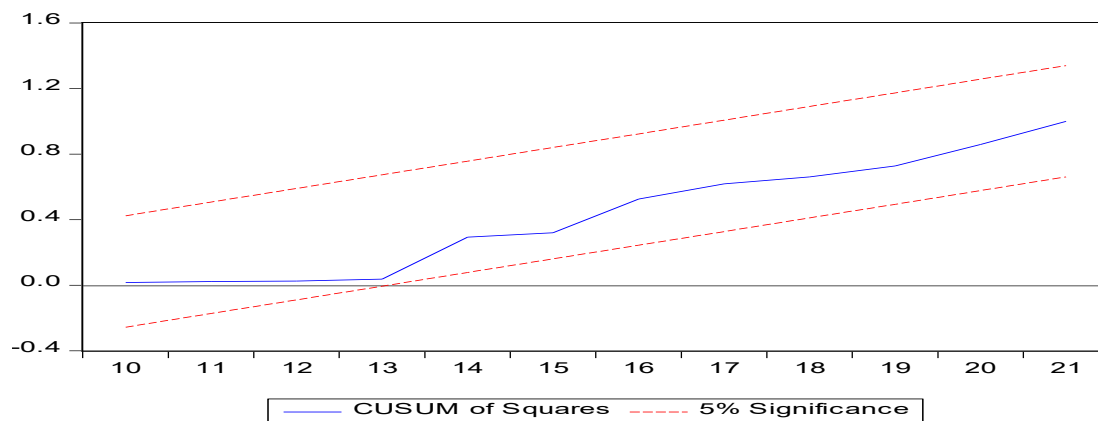


شكل رقم (2): يوضح المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



- اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي.

يُستخدم اختبار CUSUM of Squares لقياس استقرار تباين البواقي بمرور الوقت، وهو مؤشر لثبات التباين عبر فترة الدراسة. تُشير نتائج اختبار CUSUM of Squares الموضحة في الشكل رقم (3) إلى أن الخط البياني الأوسط يقع أيضاً ضمن حدود الثقة (الحدود الحرجة الدنيا والعليا) عند مستوى دلالة 5%. وهذا يؤكد أن النموذج مستقر من حيث التباين.



شكل رقم (3): يوضح مربع المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM of Squares)

في ضوء ما تقدم، فإن نتائج كلا الاختبارين، (CUSUM) و (CUSUM of Squares)، تشير إلى أن النموذج المقدر يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار عبر الزمن، سواء من حيث المعاملات أو التباين.

6-7 اختبار العلاقة السببية بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

يُستخدم اختبار (Pairwise Granger Causality Test) لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، مع فترات إبطاء بلغت 2. تعتمد هذه الاختبارات على فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تأثير سببي من متغير لآخر. يعرض الجدول رقم (9) نتائج اختبار سببية "جرانجر" لتحديد اتجاه العلاقة بين مؤشرات التطور المصرفي والنمو الاقتصادي عند فترات إبطاء قدرها 2.

جدول رقم (9) لاختبار العلاقة السببية بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FD does not Granger Cause GDPGOR	30	11.9520	0.0002
GDPGOR does not Granger Cause FD		5.48753	0.0106
FA does not Granger Cause GDPGOR	30	0.52029	0.6006
GDPGOR does not Granger Cause FA		0.10384	0.9018
FE does not Granger Cause GDPGOR	30	0.83922	0.4439
GDPGOR does not Granger Cause FE		3.87729	0.0341

تكشف النتائج عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه (Two-Way Causality) ما بين مؤشر العمق المالي والنمو الاقتصادي، حيث العمق المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، كما أن النمو الاقتصادي يؤثر على العمق المالي للقطاع المصرفي.

كما تظهر النتائج أيضاً وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه (One-Way Causality) تتجه من النمو الاقتصادي نحو الشمول المالي، مما يشير إلى أن التطور في النمو الاقتصادي هو القوة الدافعة وراء تطور مؤشرات الشمول المالي. في المقابل، تكشف النتائج عن عدم وجود أي علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الكفاءة والنمو الاقتصادي في أي من الاتجاهين عند مستوى المعنوية 5%.

### النتائج التوصيات.

#### أولاً: النتائج

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- 1- المتغير الوحيد الذي كان مستقرًا عند المستوى هو معدل النمو الاقتصادي، والمُقاس باللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أما المتغيرات المرتبطة بتطور القطاع المصرفي فجميعها استقرت عند الفرق الأول.
- 2- أثبتت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وكل من متغيرات تطور القطاع المصرفي وهي: العمق، الشمول، والكفاءة.
- 3- في الأجل الطويل، لا توجد أي علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي ومؤشرات تطور القطاع المصرفي.
- 4- في الأجل القصير، أثبتت النتائج وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الاقتصادي في الفترة الحالية والفترة السابقة.
- 5- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه ما بين مؤشر العمق المالي والنمو الاقتصادي، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي إلى مؤشر الكفاءة.
- 6- أثبتت الاختبارات أن نموذج الدراسة لا يعاني من أي مشاكل تتعلق بالقياس (أو بالنماذج القياسية).

#### ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- 1- ضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات من قبل مصرف ليبيا المركزي لتطوير القطاع المصرفي، وذلك فيما يتعلق بتخليه عن ملكية المصارف التجارية الكبرى وإفساح المجال للقطاع الخاص لتملك تلك المصارف، وفتح الباب أمام المصارف الأجنبية لفتح فروع لها بهدف تعزيز المنافسة داخل القطاع المصرفي. هذا الأمر سينعكس إيجاباً على أداء القطاع المصرفي، ويكون له بالغ الأثر في المساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل عام، كما يسهم في تعزيز دور المصرف المركزي كجهة رقابية وذات استقلالية.
- 2- التركيز على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني؛ حيث أن السبب الرئيسي لامتناع المصارف عن تقديم الائتمان هو عدم توفير معلومات كافية عن العملاء طالبي الائتمان.
- 3- العمل على إصدار القوانين التي توفر الحماية للدائنين، بهدف تشجيع المصارف على منح الائتمان.

- 4- قيام المصارف بتفعيل أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (المشاركة، المضاربة، الاستصناع، وغيرها) من أدوات التمويل الإسلامية طويلة الأجل، وعدم الاقتصار على المربحة، بهدف المساهمة في تمويل الأنشطة الاقتصادية التي تسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.
  - 5- التركيز على دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة من حيث المساعدة في تقييم الفرص الاستثمارية وتقديم التمويل اللازم ومتابعة أدائها، لتعزيز مبدأ الشمول المالي.
  - 6- العمل على نشر المعرفة المالية والمصرفية وزيادة الأعمال بين أوساط الفئات العمرية ما بين 15 سنة و 22 سنة، لتحقيق أفضل مستويات للشمول المالي.
  - 7- تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية الليبي لخلق فرص استثمارية للقطاع المصرفي تمكنه من استثمار الفوائض المالية، وتحقيق عوائد مالية ترفع من معدلات العائد على الاستثمار، بدلاً من الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية لدى مصرف ليبيا المركزي ولا تحقق أي عوائد.
- قائمة المراجع

- [1] Caporale, G. M., Rault, C., Sova, R., and Sova, A. 2014. Financial Development and Economic Growth: Evidence from Ten New EU Members. Bonn: s.n., pp. 1-29.
- [2] Guru, B. K. and Yadav, I. S. 2019. Financial development and economic growth: panel evidence from BRICS. Journal of Economics, Finance and Administrative Science. 24(47): 113-126.
- [3] Nieuwerburgh, S. V., Buelens, F., and Cuyvers, L. 2006. Stock market development and economic growth in Belgium. Explorations in Economic History. 43: 13-38.
- [4] شاهين، عبدالحليم. 2021م. التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- [5] مباركي، سامي. 2016م. التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة الاقتصاد الصناعي. 11: 89-106.
- [6] Khan, M. S. and Senhadji, A. S. 2000. Financial Development and Economic Growth: an Overview. Nairobi: IMF, Working paper, pp. 1-24.
- [7] Svirydzenka, K. 2016. Introducing a New Broad-based Index of Financial Development. IMF Working Paper. pp. 1-43.
- [8] نورالدين، علي ابوبكر. 2019م. إصلاح الجهاز المصرفي في ليبيا. مجلة الدراسات الاقتصادية. 3: 43-60.
- [9] Enisan, A. A. and Olufisayo, A. O. 2009. Stock market development and economic growth: Evidence from seven sub-Sahara African countries. Journal of Economics and Business. 61: 162-171.
- [10] Hassan, M. K., Afzal, M. N. I., and Ali, M. H. 2023. Convergence in Islamic financial development: Evidence from Islamic countries using the Fourier panel KPSS stationarity test. Borsa Istanbul Review. 23(6): 1289-1302.
- [11] Ahmed, S. M. and Ansari, M. I. 1998. Financial Sector Development and Economic Growth: The South-Asian Experience. Journal of Asian Economics. 9(3): 503-517.
- [12] Liang, Q. and Teng, J. Z. 2006a. Financial development and economic growth: Evidence from China. China Economic Review. 17: 395-411.
- [13] King, R. G. and Levine, R. 1993. Finance and Growth: Schumpeter Might be Right. The Quarterly Journal of Economics. 108(3): 717-737.
- [14] Choe, C. and Moosa, I. A. 1999. Financial System and Economic Growth: The Korean Experience. World Development. 27(6): 1069-1082.

- [15] Levine, R., Loayza, N., and Beck, T. 2000. Financial intermediation and growth: Causality and causes. *Journal of Monetary Economics*. 46: 31–77.
- [16] Calderón, C. and Liu, L. 2003. The direction of causality between financial development and economic growth. *Journal of Development Economics*. 72: 321–334.
- [17] Fase, M. M. G. and Abma, R. C. N. 2003. Financial environment and economic growth in selected Asian countries. *Journal of Asian Economics*. 14: 11–21.
- [18] Hao, C. 2006. Development of financial intermediation and economic growth: The Chinese experience. *China Economic Review*. 17: 347–362.
- [19] Liang, Q. and Teng, J. Z. 2006b. Financial development and economic growth: Evidence from China. *China Economic Review*. 17: 395–411.
- [20] Ang, J. B. and McKibbin, W. J. 2007. Financial liberalization, financial sector development and growth: Evidence from Malaysia. *Journal of Development Economics*. 84: 215–233.
- [21] Abu-Bader, S. and Abu-Qarn, A. S. 2008. Financial development and economic growth: The Egyptian experience. *Journal of Policy Modeling*. 30: 887–898.
- [22] Yang, Y. Y. and Yi, M. H. 2008. Does financial development cause economic growth? Implication for policy in Korea. *Journal of Policy Modeling*. 30: 827–840.
- [23] Hassan, M. K., Sanchez, B., and Yu, J. S. 2011. Financial development and economic growth: New evidence from panel data. *The Quarterly Review of Economics and Finance*. 51: 88–104.
- [24] Rioja, F. and Valev, N. 2011. Stock markets, banks and the sources of economic growth in low and high income countries. *The Journal of Economics and Finance*. 38: 302–320.
- [25] Abduh, M. and Omar, M. A. 2012. Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*. 5(1): 35 - 47.
- [26] Ben Jedidia, K., Boujelbène, T., and Helali, K. 2014. Financial development and economic growth: New evidence from Tunisia. *Journal of Policy Modeling*. 36: 883–898.
- [27] الشريف، علي سعيد. 2019م. قياس اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980-2010). *مجلة جامعة بنغازي العلمية*. 32(2): 84–96.
- [28] ابن يحيى، يحيى وطلحاي، فاطمة الزهراء. 2020م. التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس الجزائر المغرب) في ظل سياسة التحرر المالي دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990–2018. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*. 10(4): 243–256.
- [29] حاكمي، ابراهيم ودباب، مولود وقشام، إسماعيل. 2021م. دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2019) باستخدام نماذج ARDL. *مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية*. 5(1): 114–131.
- [30] Poghosyan, T. 2022. Financial Development and Growth in the Caucasus and Central Asia. IMF Working Paper. WP/22/134: 1–25.
- [31] Ameziane, M. 2024. Islamic Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries: Panel Quantile Regression Analysis. *Journal of Islamic Monetary Economics and Finance*. 10(3): 609 - 630.
- [32] البلعزي، مصطفى رجب وبن سليم، سالم عطية. 2018م. العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1981–2016) دراسة قياسية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*. 12: 35–63.

- [33] ارحومة، عبدالسلام مسعود. 2022م. أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1999-2021)". (المجلد 36، ص ص 180-204.
- [34] Fung, M. K. 2009. Financial development and economic growth: Convergence or divergence? Journal of International Money and Finance. 28: 56-67.
- [35] المركزي، مصرف ليبيا. 2000م. الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966-2000 افرنجي. طرابلس: مصرف ليبيا المركزي، ص ص 1-60.
- [36] العام، مؤتمر الشعب. 2005م. قانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر / 2005 مسيحي بشأن المصارف. سرت: ليبيا.
- [37] الجندي، قاسم عطية. 2021م. قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL. المجلد 19.